مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

الارتدادات الاقتصادية للقيد المركب (الطاقة – الغذاء) وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2004-2022)

أ.م.د زاهد قاسم بدن أ.م.د إيهاب عباس الفيصل
كلية الادارة والاقتصاد/ القرنة جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة
ihab.mohammed@uobasrah.edu.iq zahid.beden@uobasrah.edu.iq

المستخلص:

على الرغم من امتلاك العراق لمقومات اقتصادية كبيرة في مجالات الطاقة والغذاء، الا ان هناك تحديات عديدة تتمثل بالقيد المركب وارتداداته على الاقتصاد خاصة في ظل غياب الارادة الحقيقية لتطوير المجالات المختلفة في الطاقة والغذاء وبما يضمن تأمين الأمنين الطاقوي والغذائي، ومن ثم الأضرار الاقتصادية الفورية التي أحدثها الاعتماد الكبير على تصدير النفط بصورته الخام وبالتالي النقص الكبير في إمدادات الطاقة الكهربائية والمنتجات النفطية واستيرادها والغاز وفقدانه، فضلاً عن نقص الغذاء وعدم تأمينه مما الحق الضرر بالاقتصاد، ان اعتماد العراق المطلق على انتاج النفط الخام وتصديره وضياع القيمة المضافة الناتجة عن تكريره واعتماده المطلق على التجارة الخارجية في استيراد معظم السلع وأغلب الخدمات اللازمة لسد الاحتياجات الاستهلاكية وبالأخص الاستيراد المتزايد للسلع الزراعية وخصوصاً الغذائية، كل ذلك أسهم في فقدان أمنه الاقتصادي، فالتغييرات الاقتصادية لم تؤدَّ بعد الى ايجاد بناء إنتاجي قادر على دعم الاقتصاد والنهوض به.

الكلمات المفتاحية: القيد المركب، الأمن الطاقوي، الامن الغذائي، الارتدادت الاقتصادية

المقدمة:

يتبوأ موضوع الأمن الطاقوي والأمن الغذائي من الأهمية مما يضعهُ في مقدمة الاولويات لمختلف الدول على تماس مع كرامة المجتمع ويمثل احدى الاحتياجات الرئيسة التي من المفترض ان تتوفر له، والسؤال الذي يطرّح هو لماذا لم يحقق العراق أمنه الطاقوي الغذائي بالرغم من توفر الموارد الاولوية والطبيعية والمائية والبشرية، مما يضطر الى الاعتماد في تغطية احتياجاته الاساسية من الطاقة والغذاء بالاعتماد على الاستيرادات، وجزء منها على المنتج المحلي بالرغم من امتلاكه الكثير من الموارد التي لم تستغل اقتصادياً، في الوقت الذي توجد فيه دولً تمتلك أقل ما يمتلك العراق وقد حقق الاكتفاء الذاتي ومستويات عالية من الأمن الطاقوي والغذائي في الوقت الحالي وفي ضوء المتغيرات العالمية وما تبعها من التنامي لظاهرة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

العولمة والمرتكزات الخاصة بها، بالإضافة الى المتغيرات المحلية التي تؤثر بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي، وان معظم الدول النامية تواجه التحديات الكبيره في مختلف القطاعات السلعية ولاسيما القطاع الاستخراجي والقطاع الزراعي الذي تمثل في الوعاء الذي من خلاله تتوضح المؤشرات والمستويات الخاصة بالامن القومي والغذائي.

مشكلة الدراسة:

تواجه الاقتصاد العراقي مشكلة قديمة حديثة تتمثل في إتساع الفجوة الطاقوية والفجوة الغذائية نتيجة النقص في الإنتاج المحلي كونه يستورد السلع الإستراتيجية الرئيسة من الطاقة والغذاء، مما ادى ذلك إلى تعاظم الفجوة بين المنتج والاستهلاك المحلي من الطاقة والغذاء، والتي امتدت آثارها الاقتصادية إلى جوانب اجتماعية وسياسية وأسهمت المتغيرات الدولية في تعميق المشكلة وزيادة تعقيدها.

فرضية الدراسة:

ان المتغيرات الدولية والاقتصادية شكلت قيد ثنائي مركب على الاقتصاد العراقي يحول بينه وبين تحقيق الاكتفاء من الطاقة والغذاء، وأدت دوراً مؤثراً بشكل كبير في جوانب الحياة الاخرى وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الاقتصاد العراقي.

اهداف الدراسة: يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

1- تسليط الضوء على المعلومات اللازمة لفهم بنية الاقتصاد العراقي على المستويين المحلي والدولي فيما يتعلق بموضوعة الطاقة والغذاء والديون.
2- بيان أسباب تعثر الاقتصاد في استغلال موارده الاقتصادية رغم توافر المقومات التي يمتلكها.

المبحث الأول: القيد الأول... الأمن الطاقوي في العراق

تُعد الطاقة المادة المشكلة للاقتصاديات في الدول سواء كانت المصدرة للطاقة أو المستوردة لها، ففي السابق كان ينظر الى أمن الطاقة من منظور الدولة المستوردة إذ تشير التعريفات الرسمية الى أمن الإمداد أو الإمدادات بدل أمن الطاقة الأكثر حيادية، في الوقت الذي يؤثر فيه الأمن المادي واستقرار تدفق إمدادات الطاقة على كل من الدول المستوردة والمصدرة على حد سواء لاسيما تعرض الأخيرة لصدمات متعلقة بأسعار النفط كتلك التي حدثت في الأعوام (1986-1998-2009) والتي تسببت بتراجع كبير للإيرادات النفطية **(جالكين وبولينو، 2020: 6)**، إذن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

المفهوم التقليدي لأمن الطاقة يشير الى أمن العرض (Security of Supply) من خلال التركيز على توفير الانتاج الكافي من مصادر الطاقة وبأسعار ملائمة وفي متناول الجميع، في حين الدول المصدرة للطاقة فأمن الطاقة يشير الى أمن الطلب (Security of Demand) وعلى مصادر الطاقة لديها من خلال أمن العائدات من سوق الطاقة الدولية، إذ غالباً ما يكون المكسب الاقتصادي بتحقيق عائدات وفائض مالي شرطاً أساسياً للأمن الاقتصادي في الدول المنتجة، كما ان تبني الدول المستوردة والمنتجة للطاقة لمبدأ وطنية الطاقة* أدى الى غياب مفهوم متفق عليه بين الدول بشأن أمن الطاقة الأمر الذي أدى الى وقوع هذه الدول بما يعرف بمعضلة الطاقة التي تشير الى سعي الدولة المنتجة والمستهلكة لتحقيق أمن الطاقة الخاص بها وبشكل يؤثر في سياسات الطاقة للدول الأخرى. **(رسول، 2018: 50)** وقد عزز ذلك أزمة الطاقة في سبعينيات القرن العشرين التي أدت الى ايقاظ الكثير من الدول بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إمكانية تعرض وارداتها من منتجات الطاقة للخطر، فادركت معظم الحكومات ان زيادة استخدام الوقود البديل يمكن ان يكون وسيلة من ووسائل تعزيز أمن الطاقة الوطني وتقليل أثر اي حظر محتمل على الطاقة. **(دوريان، 2005: 135)** يعد العراق من الدول التي تمتلك مقومات طاقوية هائلة من النفط والغاز، اذ يقدر الاحتياطي النفطي له في نهاية عام 2020 بحدود (148) مليار برميل مع الاخذ بنظر الاعتبار مميزات النفط العراقي والمتمثلة بسهولة العثور عليه، وقلة تكاليف تطويره وإنتاجه، فضلاً عن وفرة إنتاج آباره وموقعه الاستراتيجي بالنسبة للدول المستهلكة للنفط، بينما تبلغ احتياطاته من الغاز الطبيعي بحدود (3820) مقمق وكما مبين في الجدول-1 الذي يبين مؤشرات قطاع النفط والغاز في العراق لعام 2020. ولعل الأكثر دلالة على أهمية النفط العراقي في السوق النفطية الدولية، هو ان نقارن مجموع صادرات النفط في العراق الى مجموع الصادرات النفطية الدولية من مختلف الدول المصدرة، حيث قدرت التقارير الدولية مجموع الصادرات الدولية من النفط عام 2020 بحوالي (41988.0) الف برميل يومياً، فان نسبة الصادرات النفطية العراقية الى الصادرات الدولية تصل الى حوالي (8.2%).

جدول-1- مؤشرات قطاع النفط والغاز في العراق لعام 2020

الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	الاهمية النسبية عالمياً (%)	الاحتياطي الغازي (مقمق)	الاهمية النسبية عالمياً (%)	الصادرات النفطية (الف ب/ي)	الاهمية النسبية عالمياً (%)
148	11.11	3820	1.86	41988	8.2

Source: OAPEC.(2021). Kuwait, Annual Statistical Report.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لقطاع النفط والغاز على المستويين المحلي والدولي، الاّ انه في العراق يصح الرأي القائل بأن الاعتماد على الموارد يفشل في بناء روابط أمامية و/أو خلفية تعمل على تحفيز الأجزاء الأخرى من الاقتصاد، ففي الوقت الذي دعمت فيه صناعة النفط والغاز في دول عديدة من مثل دول بحر الشمال الكثير من الصناعات الأخرى من إنشاء المنصات وصولاً الى الهندسية والحاسوبية المتطورة، أو في دول لها ظروف شبيه بظروف العراق كدول الخليج العربي حيث للروابط الأمامية نحو صناعة التكرير والمنتجات البتروكيمياوية أهمية كبيرة في اقتصادتها**(Shelley, 2005, 70)**، بينما العراق أصبحت عائداته المتأتية من النفط والغاز عبارة عن ايجارات، يتم الحصول عليها عموماً من خارج البلد، وتمريرها عبر قطاع منعزل ذي توجه خارجي، غالباً ما يتم تمويله من الخارج. ما جعل العراق كغيره من الدول المصدرة للنفط يواجه مجموعة مختلفة من التحديات التي تهدد أمنه الطاقوي أبرزها: **(جالكين وبولينو، 2020: 8)**

أ- ديناميكيات الاقتصاد الكلي السلبية(على الصعيد الدولي، وفي الاقتصادات المستوردة).

ب- تباطؤ الطلب على الطاقة وأنواع معينة من الوقود (على الصعيد العالمي، وفي الاقتصادات المستوردة).

ت- التقلبات السلبية للأسعار في الأسواق الدولية.

ث- زيادة المنافسة، ويشمل ذلك منافسة المصدرين الجدد.

ج- المخاطر المتعلقة بالمشترين، ويشمل ذلك الإخلال بالعقد والتقصير.

ح- الحمائية، وتشمل العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون الوصول إلى الأسواق.

خ- العقوبات التي تتراوح ما بين حظر الصادرات والقيود التكنولوجية والمالية والاستثمارية للتعاون.

د- التحولات في تشريعات أسواق استيراد الطاقة.

على هذا الأساس يلاحظ ان العراق وفي ظل التحديات آنفة الذكر، فان الأمن المادي واستقرار تدفق امدادات الطاقة يؤثر عليه وبشكل كبير خاصة ما يتعلق بالتعرض للصدمات المتعلقة بأسعار النفط وهو ما يفسر اعتمادية العراق على قطاع الطاقة، دون التركيز على الصناعات النفطية اللاحقة ذات القيمة المضافة التي يمكن من خلالها تجنب التقلبات في السوق الدولية، فضلاً عن تحقيق التشابك القطاعي بخاصة قطاعي الكهرباء وقطاع التكرير التي يعاني العراق من نقص حاد في إنتاج كل منهما مع التزايد المستمر في الطلب على الكهرباء من ناحية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

والمنتجات النفطية من جانب أخر، وعلى الرغم من ان انتاج الطاقة في العراق شهد تطوراً ملحوظاً خلال المدة (2004-2020) الا ان الفجوة الطاقوية ما بين الانتاج والاستهلاك كانت سالبة خلال المدة المذكورة آنفاً مع استبعاد انتاج النفط الخام من إجمالي انتاج الطاقة وكما موضح في الجدول-2 الذي يبين الفجوة الطاقوية مع إنتاج النفط وبدون إنتاج النفط.

جدول-2- الفجوة الطاقوية مع إنتاج النفط وبدون إنتاج النفط في العراق للمدة (2004-2020)

Year	الطاقة المنتجة (Thousand boe/day)	الطاقة المفترض انتاجها Thousand) (boe/day	فجوة الطاقة بدون النفط	الطاقة مع النفط
2004	2234.5	571	1663.5	-443.7
2005	2052.7	551.7	1501	-411.7
2006	2081.9	545	1536.9	-426.1
2007	1967.9	582.2	1385.7	-465.3
2008	2529.6	648.4	1881.2	-399.3
2009	2589.2	677.6	1911.6	-424.4
2010	2599.8	730.2	1869.6	-488.4
2011	2803	767.9	2035.1	-522.9
2012	3177	778.1	2398.9	-543.1
2013	3237.6	844.7	2392.9	-587.1
2014	3374.4	791.5	2582.9	-527.1
2015	4031.8	802.1	3229.7	-514.3
2016	4512.1	847.8	3664.3	-499.7
2017	4836.2	982.6	3853.6	-615.4
2018	4900.3	1163.7	3736.6	-673.4
2019	5107.7	1346.6	3761.1	-632
2020	4447.7	1232.1	3215.6	-782.4
2021	4961.7	1329.4	3632.3	-632.3
2022	4892.3	1483.9	3408.4	-781.6

Source: OAPEC.(different years). Kuwait, Annual Statistical Report.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

شكل-1-الفجوة الطاقوية للمدة (2004-2022)

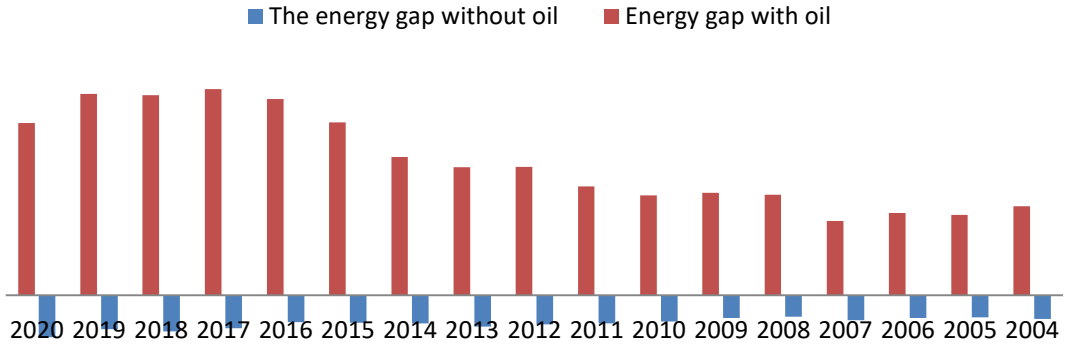

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول-2.

يلاحظ من الجدول-2- ان الفجوة الطاقوية للمدة المذكورة آنفاً كانت موجبة حيث انتاج الطاقة يفوق الاستهلاك غير ان الانتاج هنا مقترن بإنتاج النفط الخام الذي يتسم بالارتفاع مقارنة بمكونات الطاقة الاخرى لاسيما في ظل انسياب الاستثمارات الاجنبية في هذا القطاع دون غيره بحكم ارتباطه بالخارج والمتمثل بطلب الاقتصادات المستوردة فضلاً عن الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدها العراق خلال المدة (2004-2020)، الا ان الفجوة الطاقوية بعد استبعاد انتاج النفط الخام كانت سالبة خلال المدة المذكورة آنفاً، وهي تعكس حالة العجز في تأمين الطاقة مع زيادة حجم الاستهلاك وهو ما ينعكس في نقطتين رئيسيتين:

1- **العجز المستمر في إنتاج الطاقة الكهربائية**: ان الطلب على الطاقة الكهربائية يعتمد بالدرجة الأساسية على مدى التفاعل العوامل الرئيسة

في ظل تفاعل العديد من العوامل فان الطلب على الطاقة الكهربائية يشهد تزايداً مستمر خاصة في ظل الزيادات المتتالية في عدد السكان وبمعدل نمو يتجاوز حدود (2%) سنوياً،

2- العجز المستمر في إنتاج المنتجات النفطية:

ان تحقيق أمن العائدات انما يتأتى بالدرجة الأساسية من الاستمرار في الحفاظ على حصة العراق في الاسواق النفطية المختلفة، والتركيز على تكرير النفط الخام والصناعات النفطية اللاحقة المرتبطة بها، والوعي بضرورة استثمار الغاز الطبيعي بدل عمليات الحرق المستمرة له، والاعتماد فقط على تصدير النفط الخام دون تكريره.

وهنا يمكن بيان واقع قطاع التكرير في العراق، إذ تبرز تبرز الأهمية الاقتصادية لصناعة التكرير من خلال تحقيقها للقيمة المضافة من عمليات التكرير بدل التصدير الكامل للنفط

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

بصورته الخام، حيث تزداد القيمة المضافة لبرميل النفط الخام عند تحويله من الحالة الخام الى منتجات تصل الى أكثر من 2500 منتج مكرر**(EPA, 2015:1)**، تبدأ من الغاز المسال وتنتهي بالشمع والأسفلت، وبما ينعكس على نمو مجمل الاقتصاد الوطني **(احمد وكامل،2013: 29)**، الا ان طاقة قطاع التصفية لا تزال متواضعة اذا ما قورنت ببعض الدول خاصة ذات الظروف المشابهة للعراق، اذ بلغت الطاقة التصميمية للمصافي في عام 2020 بحدود (828) الف ب/ي وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل-2- الذي يبين الطاقة التصميمية في العراق لعام 2020.

الشكل-2- الطاقة التصميمية للمصافي في العراق لعام 2020 (الف ب/ي)

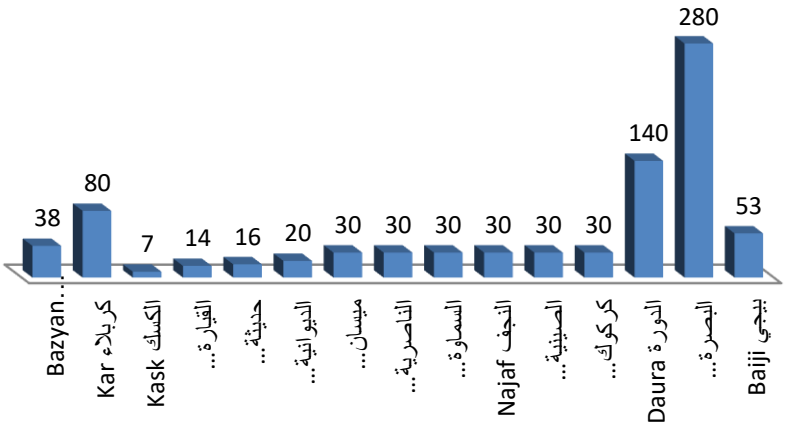

Source: OPEC.(2021) Annual Statistical, Vienna, Austria, P34.

يلاحظ من الشكل انه وعلى الرغم من امتلاك العراق لـ(15) مصفى للتكرير الا ان العديد من هذه المصافي لا يزال دون مستوى طاقته التصميمية ولأسباب عديدة لعل أهمها تقادم المعدات وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة، مما سبب في حدوث عجز كبير في تجهيز المنتجات النفطية وبالتالي اللجوء للاستيراد لاسيما مادة البنزين، وعلى الرغم من الزيادة المتحققة في الانتاج بعد عام 2018 بعد اضافة الطاقة الانتاجية لبعض المصافي الا ان العجز لا يزال مستمر اذ بلغ عام 2020 ما مقداره (58) الف ب/ي مع الاشارة الى ان الواردات من المنتجات النفطية بلغت في عام 2020 ما يقارب الـ (76.7) الف ب/ي**(أوابك، 2021: 28)**، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول-3- الذي يبين الانتاج والاستهلاك للمنتجات النفطية ومقدار العجز والفائض للمدة (2004-2020)

الجدول-3- اجمالي انتاج واستهلاك المنتجات النفطية ومقدار الفائض والعجز

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

للمدة (2004-2020) (الف ب/ي)

السنة	اجمالي الانتاج	اجمالي الاستهلاك	الفائض او العجز
2004	502.4	420.4	82
2005	476.9	406.4	70.5
2006	484.1	296.9	187.2
2007	319	251.8	67.2
2008	447	322	125
2009	456.1	352.4	103.7
2010	536.6	368.3	168.3
2011	553.8	521.5	32.3
2012	559.9	569.5	-9.6
2013	347.3	584.5	-237.2
2014	386.3	486.1	-99.8
2015	407.8	465.1	-57.3
2016	411.5	485.7	-74.2
2017	483.9	617.6	-133.7
2018	580.3	685.8	-105.5
2019	614.6	679.5	-64.9
2020	533.5	591.5	-58

المصدر: أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، السنوات (2008، 2011،2017، 2021).

1- **واقع قطاع الغاز الطبيعي**: يمتلك العراق احتياطيات غازية كبيرة قدرت في نهاية عام 2020 بحدود (3820) مقمق، ويتوزع الاحتياطي الى (70%) غاز مصاحب و(20%) غاز حر و(10%) قبب غازية، بالتالي يشكل الغاز الطبيعي بنوعه المصاحب للإنتاج النفطي مشكلة كبيرة خاصة وان زيادة الانتاج يصاحبها زيادة في كمية الغاز المحروق وبالتالي كبر حجم الخسارة الاقتصادية لقيمته، فضلاً عن الغاز الطبيعي المهدور في التشغيل نتيجة التقادم التكنولوجي وعدم امتلاك الامكانيات لمعالجة الغاز الطبيعي لاسيما المصاحب منه. والشكل-3- يبين الغاز الطبيعي المنتج والمحروق ونسبة الاخير منه الى المنتج للمدة (2004-2020).

شكل-3- الغاز الطبيعي المحروق كنسبة من الانتاج الكلي للمدة (2004-2014)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

(مقمق) (%)

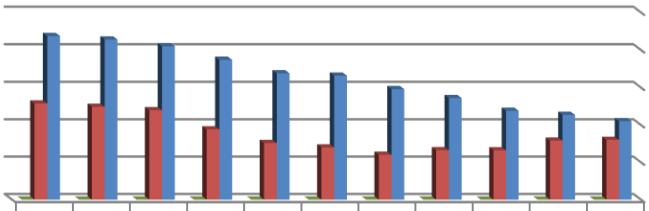

	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
الغاز الطبيعي المنتج	21853	21390	20496	18692	16885	16571	14781	13596	11900	11350	10500
الغاز الطبيعي المحروق	12871	12431	11975	9412	7573	6984	6005	6621	6600	7900	8000
نسبة الغاز المحروق الى المنتج	59%	58%	58%	50%	45%	42%	41%	49%	55%	69%	76%

Source: OPEC. (2008, 2017, 2021) Annual Statistical, Vienna, Austria.

يلاحظ من الشكل الى ان الغاز المحروق لا يزال يشكل نسبة كبيرة جداً من الغاز المنتج اذ لا تزال النسبة تتجاوز حدود (50%) وهو ما يؤشر حالة عدم الاهتمام بهذا المورد وبالتالي فقدان العراق لإيرادات كان يمكن ان تدعم الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على انتاج وتصدير النفط الخام، خاصة وان العديد من الدول المنتجة للغاز اخذت تعتمد التطورات التكنولوجية من مثل تطبيق تقنية تحويل الغاز الى سوائل GTL (Gas To Liquids) التقنية التي تمتلك القدرة على تحويل الغاز الطبيعي المنتج الى مشتقات هيدروكربونية قابلة للنقل بسهولة عبر الأنابيب أو بواسطة الناقلات الاعتيادية وبتكاليف اقل إذا ما قورنت بتكاليف ضخه كغاز بالأنابيب او تبريده وضغطه او كبسه ومن ثم نقله، كما ان هذه التقنية توفر الإمكانيات الاقتصادية لتطوير عمليات حقول الغاز الطبيعي البعيدة وبشكل خاص الصغيرة منها التي تعد قليلة الأهمية اقتصادياً بسبب بعدها عن اسواق الاستهلاك يضاف الى ذلك فان هذه التقنية تحد من الحاجة الى حرق الغاز الطبيعي المصاحب للإنتاج النفطي وبالتالي تؤدي الى تحويل نسبة مهمة من الاحتياطيات الغازية وانتاج مئات المليارات من براميل السوائل من المشتقات النفطية **(الشالجي ومحمد، 2007: 19)**

المبحث الثاني: القيد الثاني.... الأمن الغذائي في العراق

لقد حضيت مشكلة الغذاء اهتماماً بالغاً في الاقتصادات النامية من بداية السبعينيات من القرن العشرين بعد ارتفاع أسعار السلع الغذائية الإستراتيجية, فكان استيرادها يمثل عبئاً على الموازنة العامة وقيداً على امنها الغذائي، إذ يعّد توفير الغذاء الاساسي للسكان هدف لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي، وان من أهم الشروط التي من خلالها يتحقيق الأمن القومي للبلد ان يكون انتاج القمح مساوٍ الى الاستهلاك, ويكتسب الأمن الغذائي أهمية بالغة، ويبين مصطلح الامن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

الغذائي اقتراب أفراد المجتمع من متطلباتهم الغذائية الاساسية في الوقت الذي يحتاجونه لمزاولة نشاطاتهم الإنتاجية.(**النجفي: 2004، 16**) أما منظمة الأغذية التابعة امنظمة الأمم المتحدة عرفت الأمن الغذائي(ضمان حصول كل فرد في المجتمع وفي كل وقت على كفايته من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والكمية الكافية التي تحقق السلامة, لكي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة, ولا يكون ذلك إلا من خلال توفر إمدادات غذائية بصورة مستقرة ومتاحة للجميع).(**احمد: 2006، 12**)عُرف الأمن الغذائي(بأنه قدرة البلدان التي تواجه نقصاً في الغذاء أو الأقاليم أو العوائل داخل تلك البلدان على تلبية المستويات المحددة والكافية للاستهلاك على أساس سنوي) (**ايتشر وستاتز: 2010، 172**). مما سبق يتبين أن تعريف الأمن الغذائي يتضمن عنصرين أساسين هما:-

1- من الضرورة جداً توفير الاحتياجات الغذائية اجميع أفراد المجتمع وبصورة مستمرة وفي كل وقت وبالكمية والنوعية المناسبة لهم.
2- ان تحقيق الأمن الغذائي ضرورة ان يكون على ثلاثة مستويات وهي (الدولة- المحافظة- العائلة), فعندما قد تكون احتياجات أو متطلبات الغذاء مستقرة على مستوى البلد ككل لكنها غير مستقرة بين المحافظات لايعد أمن غذائي.

وتوجد مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي تعبر عن مستوى الأمن الغذائي في البلد ومنها الاكتفاء الذاتي من الغذاء(Food Self- Sufficiency) الذي يشير الى الاكتفاء الذاتي من الغذاء وإلى الأهمية النسبية للناتج المحلي القمحي من الغذاء, إلى إجمالي الاستهلاك المحلي في البلد في مدة زمنية معينة.(**زهير: 2016، 205**) لا يقصد من الاكتفاء الذاتي العزلة عن العالم الخارجي, وإنما توفير السلع الغذائية الضرورية لكافة أفراد المجتمع, التي تنتج محلياً وبالكمية والنوعية التي تحافظ على الاستقرار وتؤمن من التقلبات الحادة في أسعار الغذاء في السوق العالمي, والتي تقود إلى أضرار اقتصادية كبيرة, تنعكس هذه الآثار على الحياة الاقتصادية والمعيشية للأفراد في داخل البلد، ويعرف الاكتفاء الذاتي بأنه القدرة على إنتاج الكمية التي تكفي من الغذاء الكافي لحاجة الطلب المحلي, فضلاً عن توفير الفائض كخزين الطوارئ وللتصدير, حتى يكون أفراد المجتمع في مأمن من التقلبات في كمية الغذاء المعروضة داخلياً أو خاجياً، ويكون الاكتفاء الذاتي آمناً عندما تكون الكمية المنتجة من السلعة الزراعية المحلية تساوي الكمية المستهلكة في المجتمع أو اكبر منها. ويكون الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في حالة العجز الغذائي، عندما يكون الإنتاج المحلي من السلع الإستراتيجية اقل من الكمية المتاحة للاستهلاك

واكبر من نصفها, أي عندما تكون نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك محصورة بين(50% -100%). وعندما يكون الاكتفاء الذاتي في مرحلة أو درجة العجز الغذائي الخطر, عندما يكون المتاح من السلعة الغذائية المنتجة محلياً يشكل نسبة أقل من النصف للكمية المتاحة للاستهلاك من السلعة الاستراتيجية, بمعنى أن نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك تكون محصورة بين (0% - 50%)، ويعتمد الأمن الغذائي وتحقيقه انعدامه من خلال الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتوفرة محلياً, لاجل توفير الغذاء الكافي للسكان والنوعيات التي تغطي الحاجة الضرورية على وفق المعايير الدولية, للابتعاد عن فخ التبعية للعالم الخارجي وخصوصاً في سلع الامن الغذائي, لتلافي الآثار السلبية التي يكون مردودها السلبي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي, مما يترتب على ذلك تعرض السكان إلى مشكلة اللاأمن الغذائي. **(احمد، 2011: 30)** يبين الجدول-4- نسب الاعتماد على الاستيراد من الحبوب الاساسية وهو مؤشر خطير يبين عدم القدرة على توفير الغذاء وبالتالي نقع في دائرة الخطر وقد نكون مجرد تابع يدور في فلك الدول المصدرة والمتحكمة في إنتاج الغذاء إذ نلاحظ ان نسبة الاعتماد على الخارج مرتفعة فكانت(75%) في عام(2004) وانخفضت الى(53%) في عام(2005) وبقيت متذبذبة حتى عام(2011) فكانت النسبة(19%) وعاودت الارتفاع الى(38%) في عام(2012) وبقيت بنفس النسبة حتى مع تبني الخطة الزراعية وانفاق الكثير من الاموال وتقديم القروض والاعانات وذلك لكون النفقات الحكومية لم تكن مدروسة، وتزامنت مع تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي التي جعلت الاسواق العراقية مجرد اسواق لتصريف المنتجات الاجنبية، من خلال رفع الدعم عن السلع الضرورية، وتحرير التجارة الخارجية الامر الذي جعل المنتج المحلي الذي يعتمد الطرق التقليدية وجه لوجه امام المنتجات الاجنبية، فضلاً عن وجود سياسة نقدية داعمة للاستيراد من خلال تبني سعر صرف على من قيمته الحقيقية مما اعطا ميزة تنافسية وعزز القدرة التنافسية للبلدان المصدرة للعراق، بالاضافة الى تحويل وزارة الزراعة الى مجرد وزارة ارشادية غير إنتاجية، مما فاقم المشاكل مع الافات الامراض التي استفحلت على المنتجات المحلية، مضافاً اليها الفساد المالي والاداري والقانوني، فاجتمعت المشاكل وفاقمت من مشكلة الامن الغذائي، وارتفعت نسبة الاعتماد على الخارج الى(52%) في عام(2018) وبقيت متذبذبة بالارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة

الشكل-4- يمثل نسبة الاعتماد على الخارج والاكتفاء الذاتي في العراق

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

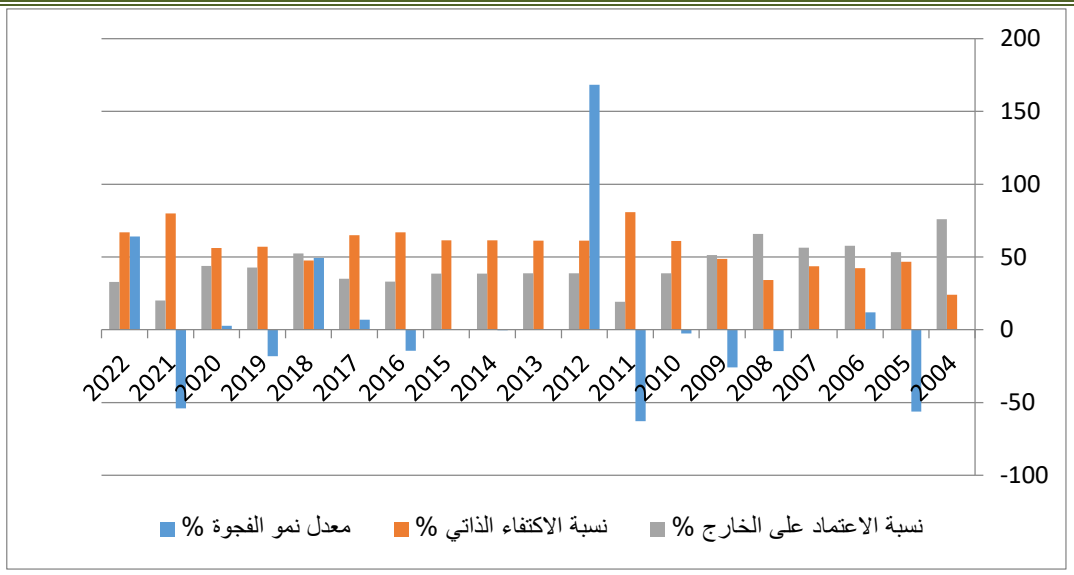

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول-4- وبرنامج **Excel**

الجدول-4- يبين الانتاج والاستهلاك والفجوة القمحية ونسبة الاكتفاء في العراق

السنة	الانتاج الف طن	الاستهلاك الف طن	الفجوة الغذائية الف طن	معدل نمو الفجوة %	نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
2004	1833	7613	5780	-	24.07	75.92
2005	2229	4765	2536	-56.12	46.77	53.22
2006	2087	4926	2839	11.94	42.36	57.63
2007	2204	5044	2840	0.035	43.69	56.30
2008	1256	3681	2425	-14.61	34.12	65.87
2009	1701	3497	1796	-25.93	48.64	51.35
2010	2750	4501	1751	-2.50	61.09	38.90
2011	2758	3410	652	-62.76	80.87	19.12
2012	2766	4516	1750	168.40	61.24	38.75
2013	2774	4526	1752	0.11	61.29	38.70
2014	2787	4534	1747	-0.28	61.46	38.53
2015	2790	4548	1758	0.62	61.34	38.65
2016	3054	4557	1503	-14.50	67.01	32.98
2017	2975	4582	1607	6.91	64.92	35.07
2018	2178	4579	2401	49.40	47.56	52.43
2019	2617	4580	1963	-18.24	57.13	42.86
2020	2592	4610	2018	2.80	56.22	43.77
2021	3685	4614	929	-53.96	79.86	20.13
2022	3097	4621	1524	64.04	67.02	32.97

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

1- وزارة الزراعة، قسم الإنتاج الانباتي، الخطط السنوية، بيانات غير منشورة للسنوات (2004-2022)
2- وزارة التجارة، قسم التموين، بيانات غير منشورة للسنوات (2004-2022)

المبحث الثالث: تقدير دالة القيد المركب

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

1- اختبار الاستقرارية:

يشير اختبار الاستقرارية الى اختبار السكون من عدمه، يستخدم للكشف عن للسير العشوائي لقيم المشاهدات خلال المدة الزمنية، فاذا كان الإتجاه العام مستقر يمكن التنبؤ به بالمسار الزمني، اما إذا كان غير مستقر لايمكن التنبؤ بمستقبل الظاهرة.**(جوجارات، 2015: 1032)** ان اختبار(Augmented Dickey-Fuller test) هو الاختبار الانسب لبيانات المعادلة، التي تتضمن ثلاث متغيرات الاول يتمثل المتغير المستقل الاول(X1) بفجوة الطاقة والمتغير المستقل الثاني بالفجوة القمحية(X2) والمتغير التابع بالناتج المحلي الإجمالي(Y)، وبعد اختبار الفرضيتين التاليتين والمعادلات في أدناه:**(العبدلي، 2007: 24)**

أ- الفرضية الصفرية: عدم استقرار السلسلة الزمنية

ب- فرضية البديلة: استقرار السلسلة الزمنية

$$\boldsymbol{model(i): \Delta xt = \lambda . X_{t-1} - 1 \sum_{j=2}^{p} \phi j\, \Delta xt - j + 1 + \varepsilon t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$\boldsymbol{model(ii): \Delta xt = \lambda . X_{t-1} - 1 \sum_{j=2}^{p} \phi j\, \Delta xt - j + 1 + c + \varepsilon t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$\boldsymbol{model(iii): \Delta xt = \lambda . X_{t-1} - 1 \sum_{j=2}^{p} \phi j\, \Delta xt - j + 1 + c + bt + \varepsilon t} \dots\dots\dots (3)$$

1-1: اختبار الفرضيات

يبين الجدول(5) نتائج الاختبار لمتغيرات النموذج باعتماد اختبار(ADF)، إذ يمكن ملاحظة الآتي:

1- إن مشاهدات(GDP) الناتج المحلي الإجمالي في العراق: غير مستقرة في المستوى(At Level)، وبعد الفرق الأول(**At First Difference**) كانت مستقرة وعند مستوى(5%, 10%) اي انها متكاملة من الدرجة(I(1).

2- إن قيم الفجوة الطاقوية(X1) في العراق: تبين انها غير مستقرة في المستوى (**At Level**)، وبعد أخذ الفرق(**At First Difference**) كانت مستقرة عند مستوى معنوية(5%, 10%) كما في الجدول بعلامة(**)، ومتكاملة من الرتبة(I(1).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

3- ان قيم الفجوة القمحية(X2) في العراق خلال: بعد الاختبار تبين انها المتغير غير مستقرة في المستوى(**At Level**)، وبعد أخذ الفرق(**At First Difference**) كانت مستقرة عند مستوى معنوية(1%, 5%, 10%) كما في الجدول بعلامة(***)، متكاملة من الرتبة(1)I.

الجدول-5-اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
X2	X1	GDP		
0.594864	-0.69791	-2.05983	t-Statistic	With Constant
0.9852	0.8233	0.2612	***prob.***	
no	no	no		Probabilities and critical values
-1.840995	-1.48985	-1.40283	t-Statistic	With Constant & Trend
0.6422	0.7947	0.8241	***Prob.***	
no	no	no		Probabilities and critical values
2.699129	1.430016	0.879088	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.9966	0.9558	0.8902	***Prob.***	
no	no	no		Probabilities and critical values
At First Difference				
D (X2)	D (X1)	D (GDP)		
-3.5763	-3.465959	-3.3833	t-Statistic	With Constant
0.0184	**0.0228**	**0.0265**	***Prob.***	
**	**	**		Probabilities and critical values
-3.6580	-3.421616	-3.6595	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0548	**0.0816**	**0.0546**	***Prob.***	
*	*	*		Probabilities and critical values
-2.6502	-2.984556	-3.1069	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0114	**0.0053**	**0.0040**	***Prob.***	
**	***	***		Probabilities and critical values

1-2: تحليل دوال استجابة النبضة (IRF)

تعّد دوال استجابة النبظة مقياس لمقدار الصدمة التي تعرض الناتج المحلي الإجمالي كمتغير داخلي من التغيرات المفاجئة في الأمن الغذائي والأمن الطاقوي كمتغيرات مستقلة خارجية في انموذج الانحدار الذاتي، على القيم الحالية او المستقبلية للمتغيرات الاخرى. **(شيخي،283:2012)** يبين الجدول(5) استجابة المعدلات في الناتج المحلي الإجمالي للتغيرات في الأمن الطاقوي(X1) لصدمة طاقوية وصدمة الامن الغذائي بمقدار انحراف معياري واحد في حيث نلاحظ:

1- ان استجابة(X1) تبداء موجبة في السنة الأولى وتأخذ بالتناقص فتكون(60%) في المدة الثالثة ثم تنخفض إلى(20%) في المدة الخامسة، ثم تكون تأثيرها سالب حتى نهاية الصدمة في المدة العاشرة من المدة السابعة وحتى المدة العاشرة.
2- ان استجابة (X2) للصدمة بمقدار انحراف معياري واحد في(GDP) وتكون غير مؤثرة في المدة الأولى وتبدا من المدة الثانية بالتأثير السالب حتى المدة السادسة في الامن الطاقوي، وبعدها يكون تأثيرها موجب، ويكون متذبذب حتى يصل إلى(8%) في اخر المدة. ويعكس الأثر الواضح في(GDP)

الجدول-5- يوضح استجابة (GDP) لصدمة(X1, X2) بمقدار انحراف معياري واحد

Period	X1	X2	GDP
1	1.448695	0.000000	0.000000
2	0.888928	-1.094546	-0.035922
3	0.618093	-0.731434	0.111054
4	0.404924	-0.412312	0.284798
5	0.215566	-0.175306	0.384050
6	0.061608	-0.014297	0.399100
7	-0.045861	0.078355	0.354950
8	-0.106309	0.116249	0.282463
9	-0.127897	0.116585	0.206356
10	-0.122826	0.096100	0.141759

المصدر : الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- يمتلك العراق قاعدة كبيرة من الموارد الطبيعية المؤهلة لانتاج الطاقة والغذاء إلا ان العراق لازال يعاني من عدم وجود بنى تحتية تسهم في سد العجز الطاقوي والغذائي وسببت انخفاض الكفاءة الإنتاجية لاستخدام الموارد الطبيعية

2- ان المستويات الانتاجية للأمن الطاقوي والغذائي في العراق خلال المدة(2004-2022) اتسمت بالتذبذب خلال مدة الدراسة لأسباب مختلفة، ويتم تغطية الاحتياجات من الطاقة والغذاء عن طريق الاستيرادات، وهذا جعل العراق تابع للدول المصدرة وخاضعاً للتغيرات في الاسعار العالمية للطاقة والغذاء وانعكس ذلك على نسبة الاكتفاء الذاتي وحجم الفجوة للطاقة والغذاء .

3- يواجه قطاع الطاقة والزراعة الكثير من التحديات التي تعيق تحقيق النمو الاقتصادي وتؤثر سلباً في تحقيق الأمن المجتمعي من السلع الإستراتيجية وتأتي في المقدمة التحديات المتعلقة بالقطاع الاستخراجي والزراعي، مثل مشكلة التصحر الذي بمتوسط(52%) من سنوات الدراسة، وينتج بمعدل(63%) من احتياج الطاقة خلال سنوات الدراسة، وينتج بمعدل(63%) من احتياج الغذاء خلال سنوات الدراسة.

4- تؤدي السياسات الاقتصادية الكلية في القطاع النفطي والقطاع الزراعي دوراً بسيطاً في توفير الطاقة والغذاء للسكان، إلا انها ادت إلى الزيادة في إنتاج الطاقة والغذاء، بالإضافة الى اتباع اسلوب لكون الدولة اتبعت اسلوب جديد لتسويق الحبوب الاستراتيجية بأسعار مدعومة تشجيعية وأعلى من الاسعار العالمية وترك الحرية في التسويق للمزارع.

5- ان عدم الاستقرار الأمني في العراق يمثل عاملاً سلبياً في التأثير على الهيكل الاقتصادي من خلال التأثيره في الموارد الطبيعية وانعكس ذلك في عدم القدرة على توفير الطاقة الغذاء، وكان عاملاً مباشراً في تدمير المشاريع الصناعية الزراعية وانعكس بصورة سلبية في الفجوة الطاقوية والغذائية.

6- أضهرت نتائج الاختبارات ان المتغيرات مستقرة ومتكاملة في الفرق الاول، وتستجيب للصدمات الخارجية بمقدار انحراف معياري واحد، فيكون ارتداد الصدمة في البداية كبير ومن ثم تظهر طبيعة وإمكانات الاقتصاد العراقي قدرته على امتصاص الصدمة بمرونة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

جيدة، بمعنى ان الاقتصاد العراقي بإمكانه ان يتجاوز فجوة الطاقة والغذاء اذا ما وضع إستراتيجية .

7- من خلال الاستشراف يتبين ان حجم الفجوة الطاقوية والغذائية في العراق وفي ظل افتراض التغييرات في معدل النمو السكاني، وفي ظل معدل إنتاج الطاقة والغذاء خلال المدة (2004-2022) مع افتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة فانه من المتوقع تزايد حجم الفجوة الطاقوية والغذائية بشكل متصاعد وكبير إذا ما بقيت إنتاجية الطاقة واستيراد الغاز عل حالة، وتعاظم الفجوة الغذائية لمحاصيل الحبوب الاستراتيجية.

التوصيات:

1- اعتماد سياسات استثمارية وزراعية ترتكز على تطوير القطاعين الاستخراجي والزراعي, واشراك الاستثمار الاجنبي المتخصص، واعطاء دور أكبر للقطاع الخاص للاستثمار في القطاعين وتقديم التسهيلات المصرفية، وتشريع قوانين تدعم الاستثمار في القطاعين الاساسيات في العراق

2- الاستفادة من التجارب التي تملك ظطبيعة وموارد مشابهة لطبيعة وموارد الاقتصاد العراقي، وبالخصوص الاستثمار في الصناعات الاستخراجية والاستثمار في الغاز الطبيعي المصاحب، وتكوين حلقات صناعية متكاملة من الصناعات الهيدروكربونية والهيدروليكية، وصناعة الاسمدة والمخصبات الزراعية، لكون العراق يعاني من المشكله المستديمة والمزمنة وهي القيد المركب الثنائي في الطاقة والغذاء وكلاهما يمثل عقبة امام تحقيق التنمية الاقتصادية والتي لالا يمكن تجاوزها إلا من خلال العمل على رفع الكفاءة للموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية.

3- العمل على زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للقطاع الاستخراجي والقطاع الزراعي وتضمين ذلك في موازنة استثمارية، والسعي لتوظيف الزيادات المالية في المشاريع الخادمة للبنى التحتية مثل استصلاح الأراضي الزراعية الاقل خصوبة ومنع التمدد على حساب الاراضي الصالحة للزراعية ومنع تحويلها الى مناطق سكنية.

4- ضرورة العمل على وضع قاعدة بيانات في وزارتي النفط والزراعة والمؤسسات التابعة او الساندة لها، والعمل على اصدار النشرات بشكل دوري لتكون الركيزة في الدراسات المستقبلية سواء للموارد الطبيعية والثروات المكمنية، او الموارد البشرية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

5- العمل على انشاء مراكز بحثية متخصصة في الطاقة والزراعة، ومحاولة الاستفادة من الخبرات والبحوث التطبيقية في العمليات الإنتاجية بشكل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية من الطاقة والغذاء، او اقامة تؤامة مع مراكز عالمية متخصصة في المجالين والاستفادة من تجاربهم في هذا المجال.

المصادر:

1- جالكين، فيليب وبولينو، كارلو أندريا. (2020). **أمن الطاقة وتنويع المحفظة: من منظور المصدرين**، الرياض، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك).
2- رسول، محفوظ. (2018). **أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الاوروبية**، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي.
3- دويان، جيمس. (2005). **اتجاهات العرض والطلب المستقبلية في سوق الطاقة الآسيوية**، أبو ظبي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
4- سليمان، عاطف. (2009). **الثروة النفطية ودورها العربي (الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي)**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
5- سالم توفيق ألنجفي, المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي- إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل, بيت الحكمة, بغداد, 2004.
6- عبد الغفور إبراهيم احمد, الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية, بيت الحكمة, بغداد, 2006.
7- كارل ايتشر, وجون ستاتز, التنمية الزراعية في العالم الثالث, الجزء الثالث, الطبعة الأولى, ترجمة: سمير عبد الرحيم ألجلبي, مراجعة هاشم علوان السامرائي, دار الشؤون الثقافية العامة, العراق, بغداد, 2010.
8- عبد العالي احمد زهير، الأمن الغذائي مشكلة مستدامة في البلدان النامية، مطبعة الابراج، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2016.
9- (د. جوجارات)، الاقتصاد القياسي، دار المريخ للطباعة والنشر، ترجمة: د. هند عبد الغفار عودة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، 2015، الجزء الثاني.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

10- عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مصر، مجلة كامل صالح للاقتصاد الإسلامي، العدد (32)، جامعة الأزهر، 2007.

11- علي عبد القادر، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، الكويت، المعهد العربي للتخطيط والتنمية،2004.

12-عبد الغفور إبراهيم احمد, الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية, مجلة افاق اقتصادية, العدد 18، المجلد 2، 2012.

13- Hassan B. Ghassan and Salman AL Dehailan , Test of Non Liner Co-integration between Government Investment and Private Investment in Saudi Arabia Economy , MPRA , 2009

14- Shelley, Toby.(2005). Oil Politics, Poverty & The Plant, London.

* مبدأ وطنية الطاقة: هو مبدأ تبنته الدول المنتجة أولاً، يشير هذا المبدأ الى قيام الدول المنتجة للطاقة بالتركيز على أمن الاحتياطيات باعتباره جزء أساسي من أمنها القومي، وأحد مصادر قوتها على المستويين الداخلي والخارجي، ومن ثم التحكم الكامل بسلسلة الطاقة شاملة الانتاج والنقل والتوزيع، ثم لجأت الدول المستهلكة لهذا المبدأ رغم اعتراضها عليه، تبني هذا المبدأ يقوم على ركيزتين، الأولى الاقتصاد في استخدام الطاقة، والثانية كفاية الطاقة عبر تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال بناء المخزونات الاستراتيجية. للمزيد أنظر في ذلك: **(رسول، 2018: 49)**.